T01-00216

١ ل ٣١٤
رسائل

جامعة الإسكندرية

كلية الحقوق

تطبيق الشريعة الإسلامية

في مصر الحديثة

دراسة في التطور القضائي والفقهي والتشريعي

إعداد الطالب/ علي عمر الفاروق محمد فخر

إشراف

أ.د/ محمد كمال الدين إمام

أ.د/ فايز محمد حسين

٢٠١٢ م

لجنة المناقشة

الأستاذ الدكتور/ رمضان علي السيد الشرنباصي رئيسا

الأستاذ الدكتور/ السيد العربي حسن عضوا

الأستاذ الدكتور/ محمد كمال الدين إمام مشرفا وعضوا

الأستاذ الدكتور/ فايز محمد حسين مشرفا وعضوا

إهـداء

أهدي خير ما في هذه الرسالة إلى سيدي وقرة عيني وإمامي سيدنا رسول الله صلى الله عليه وسلم.

وأهدي الرسالة بعد ذلك إلى أئمة الهدى ومصابيح الدجى ومنابع العطاء ورثة الأنبياء.. أساتذتي ومشايخي الأعلام. وأخص بالذكر بستاني المعرفة المشرفين على الرسالة:

أ.د/ محمد كمال إمام **رئيس قسم الشريعة**

أ.د/ فايز محمد حسين **رئيس قسم تاريخ القانون**

وأهدي هذه الرسالة، وبمزيد والامتنان والعرفان. فضيلة الإمام العلامة أستاذي وشيخي **أ.د/ علي جمعة** **مفتي الديار المصرية**

وأهدي هذه الرسالة، وأخص بالشكر والامتنان جامعتي العزيزة جامعة الإسكندرية حفظها الله من كل سوء وجعلها دائما قلعة للعلم والعلماء.

وأهديها إلى كل من قدم لي يد العون جزاه الله عني خير الجزاء

شكر واجب

عملا بقول الحبيب صلى الله عليه وسلم (لا يشكر الله من لا يشكر الناس) فـــإني أخـــص بالشـــكر بستاني المعرفة المشرفين على الرسالة:

أ.د/ محمد كمال إمام **رئيس قسم الشريعة**

أ.د/ فايز محمد حسين **رئيس قسم تاريخ القانون**

فهما اللذان تجشما معي عناء البحث، فلم يدخرا جهدا في مساعدتي، وتقديم العون العلمي والمعنوي، فجزاهما الله عني كل خير .

وأخص بالشكر والعرفان والامتنان أستاذي الكريمين الفاضلين عضوي لجنة المناقشة:

معالي الدكتور/ رمضان علي السيد الشرنباصي

حفظه الله

معالي الدكتور/ السيد العربي حسن

حفظه الله

شكرا جزيلا على ما بذلاه من جهد في قراءة الرسالة، وتصويب ما يحتاج إلى تصويب.

وأهدي هذه الرسالة، وبمزيد والامتنان والعرفان. فضيلة الإمام العلامة أستاذي وشيخي

الأستاذ الدكتور/ علي جمعة **مفتي الديار المصرية**

على ما شملني به من رعاية واهتمام من كل الوجوه، وما بخل علي بشيء ينفعني في هـــذه الرســـالة وغيرها، فكان دائما ناصحا ومرشدا

وأتقدم بالشكر لكل من قدم لي المساعدة العلمية لأنجز عملي هذا فجزى الله الجميع عـــني خـــير الجزاء.

مقدمة

لقد عنيت الأمم بدراسة القانون فبحثت نشأته وتطوره وطبيعته ومصادره وأقسامه، والفكرة التي يلتقي عندها ا لجميع هي محاولة رسم حدود واضحة لنظرية عامة في نشأة وتطور القانون، ولما كان القانون يختلف باختلاف البيئة فقد اصطبغت هذه النظرية العامة بصبغات مختلفة وغلبت عليها إحدى نواح ثلاث: [1]

الناحية التحليلية: وهي تبحث القانون كما هو في الوقت الحاضر، وتحلل عناصره، متأثرة بقانون البيئة.

والناحية المقارنة: وهي لا تقف عند قانون معين، ولا تتأثر بيئة خاصة بل تقارن القوانين بعضها بالبعض الآخر، وتستخلص من هذه المقارنة قواعد تتمشى على كل القوانين.

والناحية التاريخية: وهي تتعقب القانون في مراحل تطوره، وتتبعه في تنقله من جيل إلى جيل فتسجل قواعد نشوئه نموه وتطوره.

وعند دراسة تاريخ القانون في مجتمع إسلامي فمن الواجب مقارنة القانون بالشريعة الإسلامية لملاحظة تطور القانون والأحكام والنم القضائية في هذا المجتمع ومدى تأثرها بالشريعة الإسلامية؛ لذا كان من الأهمية إعداد دراسة علمية قانونية حول العقلية التشريعية المصرية التي لم يغب عنها في وقت من الأوقات النموذج المعرفي الإسلامي، أو ثوابت العقيدة الإسلامية، وأنها دائمًا تنطلق منها إما محافظة على النصوص، وإما متأولة لها لتحقيق المصلحة الشرعية أيضًا.

وكان هذا سبب اختياري لهذا الموضوع وهو.

"تطبيق الشريعة الإسلامية في مصر الحديثة... دراسة في التطور القضائي والفقهي والتشريعي".

أهمية الموضوع

تتناول الرسالة مرحلة هامة في تاريخ مصر الحديث وستتعرض لبيان مدى حرص الحكومات المصرية على التمسك بالأصالة والأخذ بالمعاصر، والمحافظة على الدين مع إدراك الواقع والتعايش مع الآخر بصورة متوازنة.

وبيان ذلك أنه قد اتجه محمد علي باشا إلى بناء الدولة العصرية الحديثة في مصر عن طريق نقل النظم والأساليب العصرية من بلاد الغرب مع الحفاظ على الثقافة السائدة، وعلى الشريعة الإسلامية، فأنشأ تعليمًا موازيًا للتعليم الأزهري واهتم بإرسال البعثات إلى الخارج[2].

ثم أراد إسماعيل باشا استكمال ما بدأه جده محمد علي باشا في بناء الدولة الحديثة فأنشأ مجلس شورى النواب عام ١٨٦٦م، ودعا إلى الفصل بين السلطات الثلاث وأقر نظام الانتخاب وبنا الهياكل الأساسية الحديثة واستمر في عمليات الاستقلال وسعى إلى وضع نظام للتقنين المصري وقد تحقق ذلك بصدور التقنينات المختلطة عام ١٨٧٥م، ثم بدأت حركة التمصير مع الدكتور عبد الرازق السنهوري باشا الذي وضع القانون المدني المصري رقم ١٣١ لسنة ١٩٤٨م والذي بدأ العمل به من ١٥ أكتوبر عام ١٩٤٩م وقد لاقى توجهه هذا معارضة شديدة من كثير من علماء الأزهر الشريف خاصة أصحاب الدراسات القانونية في السوربون، ولعل أشدهم اعتراضًا هو الشيخ حسين التيدي وهو يعارض منهج الدكتور السنهوري باشا ويرد عليه لكن أبدًا لم يكفره اعتبره متبنيًا لنموذج معرفي جديد ويجب أن نشير هنا إلى أن هذا النموذج لم يكن انسلاخًا من الهوية بقدر ما كان سعيًا للمعاصرة[3].

---

١ - د/ عبد الرزاق السنهوري، ود/ حشمت أبو ستيت، أوصول القانون أو المدخل لدراسة القانون، القاهرة، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر ١٩٥٠م: صـ ١، ٢.

٢ - عبد الرحمن الرافعي، عصر محمد علي، القاهرة، دار المعارف: صـ ٣٩٧.

٣ - أ.د/ علي محمد جمعة، التجربة المصرية، القاهرة، نهضة مصر، صـ ٣٢- ٣٧.

بل يمكن أن نقو أن ما فعله الدكتور السنهوري باشا كان تطورًا طبيعيًا لما فعله المصريون من قبل، فقد وضعت المصريون دستور سنة ١٩٢٣م، ولقد وضع بلجنة اشترك فيها فضيلة الشيخ محمد بخيت المطيعي مفتي الديار المصرية بعد أن ترك منصب الإفتاء في سنة ١٩٢٠م وهو علم من أعلام القرن العشرين في علمه واتساع أفقه واجتهاداته التي ملأت الآفاق[٤].

ويصف كثير من المحللين دستور عام ١٩٢٣م بأنه أشد ليبرالية مما تلاه من الدساتير، حيث أرسى دستور عام ١٩٢٣م الكثير من المزايا والمبادئ الليبرالية في مقدمتها حرية الصحافة، وحرية إبداء الرأي، وحرية الاجتماعات، وحرية تشكيل الأحزاب، وحرية الاعتقاد تطبيقًا لمبدأ "الدين لله والوطن للجميع" والمساواة بين المصريين في الحقوق والواجبات والحفاظ على حرمة المنازل والممتلكات[٥]، وظلت الدساتير المصرية تأخذ في الاقتراب من الشريعة على النهج الكامن في نفسية السنهوري باشا وتلامذته حتى دستور عام ١٩٧١م الذي نص على أن مصر بلد إسلامي وأن التشريع الإسلامي هو المصدر الرئيسي للتشريع مع بقاء ليبرالية الدولة ومعنى هذا أنه بتطبيق قواعد الليبرالية وعدم التخلي عنها وصلنا إلى دستور عام ١٩٧١م ووصلنا أيضًا إلى إنشاء محكمة دستورية تراقب القانون طبقًا للشريعة الإسلامية.

---

٤ ـ أ.د/ علي محمد جمعة، التجربة المصرية، المرجع السابق: صـ ٤٠.

٥ ـ د/ محمد أحمد عطية، رحلة الدستور المصري، القاهرة، الهيئة العامة للاستعلامات، صـ ١٦.

فهرس الموضوعات

إهـداء ٣
مقدمة ٥
أهمية القانون في حياة الشعوب. ٨
تعريف القانون..... ٨
خصائص القانون. ٩
عناية الشرائع القديمة بأصول القانون: ١٢
القانون الروماني..... ١٢
الشريعة الإسلامي ١٢
احتياج الناس إلى القضاء ١٣
تعريف القضاء..... ١٣
صفة قبول القضاء ١٥
ترتيب جهة القضاء العام في النظام الإسلامي ١٦
الباب الأول محمد علي وإنشاء النظام القانوني في الدولة الحديثة ١٩
الفصل الأول جهود محمد علي في إنشاء الدولة الحديثة ٢٠
المبحث الأول نظرة عامة على حالة مصر السياسية في عصر محمد علي ٢٠
المبحث الثاني التقسيم الإداري في الأقاليم ٢٣
المبحث الثالث تغير المجتمع في عهد محمد علي ٢٤
الفصل الثاني القوانين في عهد محمد علي..... ٢٦
المبحث الأول قانون الفلاح ٢٧
المبحث الثاني قانون السياسة نامة أو السياسة الملكية ٢٩
المبحث الثالث القوانين واللوائح الصادرة عن جمعية الحقانية ٣١
المطلب الأول لائحة الجسور ٣١
المطلب الثاني ذيل القانون الذي طبع ونشر في شوال ١٢٥٨ هـ: ٣١
المطلب الثالث قانون عمليات الجسور ٣٢
المطلب الرابع سياسة اللائحة ٣٢
المطلب الخامس قانون السياسة نامة ٣٣
المطلب السادس المواد والقوانين التي نشرت من جمعية الحقانية وديوان المالية ٣٣
المبحث الرابع اللائحة السعيدية ٣٦
المبحث الخامس لائحة المعاشات..... ٣٧
المبحث السادس التشريعات العثمانية ٣٨
المطلب الأول العمل بقانون نامة سلطاني (قانون الجزاء الهمايوني) ٣٨
المطلب الثاني انتهاء العمل بقانون نامة سلطاني (قانون الجزاء الهمايوني) ٤٠
المبحث السابع عقوبة التعزير في الفقه الإسلامي ٤٢
الفصل الثالث المجالس القضائية..... ٤٥
المبحث الأول تنظيم المجالس القضائية بداية من حكم محمد علي حتى إنشاء مجلس الأحكام ٤٥
المطلب الأول ديوان الوالي (١٢٢٠هـ ١٨٠٥م) ٤٦
المطلب الثاني المجلس العالي الملكي ٤٦
المطلب الثالث مجلس المشورة ١٨٢٩ ..... ٤٨
المطلب الرابع الدواوين التي أنشئت بمقتضى قانون السياسة نامة ٤٩
المطلب الخامس جمعية الحقانية ١٢٥٨هـ ١٨٤٢م ٥١
المطلب السادس المجلس الخصوصي ٥٢
المبحث الثاني تنظيم المجالس القضائية بداية من إنشاء مجلس الأحكام حتى إنشاء المحاكم الأهلية..... ٥٣
المطلب الأول مجلس الأحكام ٥٣

المطلب الثاني مجالس الأقاليم ٥٤
المطلب الثالث مجالس الاستئناف ٥٦
المطلب الرابع مجالس الدعاوى البلدية والمركزية (١٢٨٨هـ - ١٨٧١م) ٥٧
المطلب الخامس أقلام الدعاوى في الوجه القبلي ٥٧
المبحث الثالث القضاء الشرعي ٥٩
الفصل الرابع الامتيازات الأجنبية ٦٢
المبحث الأول مركز الأجانب في القوانين الحديثة ٦٢
المبحث الثاني تاريخ الامتيازات الأجنبية ٦٣
المبحث الثالث المطلب الأول ٦٥
المطلب الثاني حدود الامتيازات الأجنبية في السلطنة العثمانية ٦٧
المطلب الثالث اختلاف الباحثين في سبب منح الامتيازات ٦٨
المبحث الرابع اتساع حدود الامتيازات في مصر ٧٠
المبحث الخامس فوضى القضاء القنصلي في عهد إسماعيل ٧٣
المبحث السادس بعض صور من اعتداءات الأجانب على المصريين ٧٦
الباب الثاني الإصلاح التشريعي والقضائي من عام ١٨٧٥م حتى عام ١٩٣٧م ٧٨
الفصل الأول تنظيم المجالس النيابية والوزارية ٧٩
المبحث الأول مجلس شورى النواب ٨٠
المطلب الأول إنشاء مجلس شورى النواب ٨٠
المطلب الثاني نظام مجلس شورى النواب ٨٢
المطلب الثالث ملاحظات على مجلس شورى النواب ٨٣
المطلب الرابع نظرة عاملة على الحياة النيابية في عصر إسماعيل ٨٦
المبحث الثاني تطور الحياة النيابية في تلك الفترة ٨٨
المطلب الأول مجلس النواب المصري ٨٨
المطلب الثاني مجلس شورى القوانين ٨٩
المطلب الثالث الجمعية التشريعية ٨٩
المطلب الرابع البرلمان المصري في ظل دستور عام ١٩٢٣م ٨٩
المبحث الثالث موقف الشريعة الإسلامية من الحكم النيابي ٩١
المبحث الرابع مجلس النظار ٩٣
المطلب الأول إنشاء مجلس النظار ٩٣
المطلب الثاني مسئولية النظارة عن إدارة أمور البلاد ٩٥
الفصل الثاني القوانين المختلطة والأهلية ١٠٠
المطلب الأول تغلغل النفوذ الأجنبي في مصر ١٠١
المطلب الثاني رفض اقتراح الخديوي إسماعيل تقنين أحكام الفقه الإسلامي على غرار القوانين الأوروبية ١٠٢
المبحث الثاني موقف الخديوي إسماعيل من النقل عن القوانين الفرنسية ١٠٤
المبحث الثالث جهود الشيخ مخلوف المنياوي في مقارنة القانون الفرنسي بالمذهب المالكي ١٠٥
المبحث الرابع طريقة الشيخ مخلوف المنياوي في المقارنة والنتيجة التي توصل إليها ١٠٦
المطلب الأول التماثل والتشابه ١٠٦
المطلب الثاني التقليد والاجتهاد ١٠٦
المطلب الثالث التقنين ١٠٧
المطلب الرابع الحيادية وقبول ما يتفق مع الشرع الشريف ١٠٨
المطلب الخامس إقرار النظريات القانونية ١٠٨
المطلب السادس اعتماده على الأصول الشرعية العامة ١٠٩
المطلب السابع إشادته بفائدة الضبط القانوني ١١٠
المطلب الثامن نتيجة المقارنة ١١٠
المبحث الخامس تقنين أحكام الفقه الإسلامي بين مؤيد ومعارض ١١١
المطلب الأول تعريف التقنين ١١١

المطلب الثاني تاريخ التقنين ١١١
المطلب الثالث التقنين الرسمي والفردي ١١٤
المطلب الرابع التزام القاضي بأحكام القانون ١١٩
المبحث السادس مشروعية تقنين أحكام الفقه الإسلامي ١٢٢
المطلب الأول المجيزون للتقنين وأدلتهم ١٢٢
المطلب الثاني المانعون للتقنين وأدلتهم ١٢٩
المطلب الثالث مناقشة أدلة الفريقين وبيان الرأي الراجح ١٣٠
المبحث السابع القوانين المختلطة ١٣٤
المطلب الأول القوانين المختلطة على نسق مجموعات نابليون ١٣٤
المطلب الثاني الصعوبات التي واجهت الحكومة المصرية بسبب المادة ١٢ من القانون المدني المختلط ١٣٥
المطلب الثالث تأثير المادة ١٢ على لوائح البوليس وصدور دكريتو عام ١٨٩٩م ١٣٧
المبحث الثامن المجموعات القانونية الأهلية ١٣٩
المبحث التاسع قانون تحقيق الجنايات ١٤٠
المبحث العاشر التقنينات المصرية وأسباب استقرارها ١٤١
المبحث الحادي عشر القوانين الأجنبية والأوامر العثمانية ١٤٣
الفصل الثالث إنشاء النظام القضائي المختلط وتنظيم المحاكم ١٤٥
المبحث الأول المحاكم المختلطة نشأتها وتنظيمها ١٤٥
المطلب الأول جهود الحكومة المصرية في إنشاء المحاكم المختلطة ١٤٦
المطلب الثاني تنظيم المحاكم المختلطة ١٥١
المبحث الثاني الطبيعة القانونية للمحاكم المختلطة ١٥٨
المطلب الأول نظرية دولية المحاكم المختلطة ١٥٩
المطلب الثاني نظرية وطنية المحاكم المختلطة ١٦٣
المطلب الثالث ترجيح نظرية وطنية المحاكم المختلطة ١٦٥
المبحث الثالث المحاكم الأهلية ١٦٧
المطلب الأول نشأة المحاكم الأهلية ١٦٧
المطلب الثاني الأسباب التي دعت لإنشاء المحاكم الأهلية ١٦٨
المطلب الثالث تشكيل المحاكم الأهلية ١٦٨
المطلب الرابع القوانين المطبقة في المحاكم الأهلية ١٦٩
المطلب الخامس اختصاص المحاكم الأهلية ١٧٠
المطلب السادس درجات المحاكم الأهلية ١٧١
المبحث الرابع المحاكم الشرعية ١٧٥
المطلب الأول اختلاف المحاكم الشرعية عن المجالس الملية والمحاكم القنصلية ١٧٥
المطلب الثاني اختصاص المحاكم الشرعية ١٧٥
المطلب الثالث حاجة المجتمع إلى المحاكم الشرعية ١٧٦
المطلب الرابع سلبيات المحاكم الشرعية ١٧٦
المطلب الخامس إصلاح المحاكم الشرعية ١٨٠
المطلب السادس تقرير الإمام محمد عبده عن المحاكم الشرعية ١٨٣
الباب الثالث عهد التمصير التشريعي والقضائي ١٨٧
الفصل الأول نهاية الحكم الملكي وتحول البلاد إلى النظام الجمهوري ١٨٨
المبحث الأول اهتمام الملك فاروق وحكوماته بسيادة القانون ١٨٩
المبحث الثاني ثورة يوليو عام ١٩٥٢م ١٩٥
المطلب الأول قيام ثورة يوليو وتولي محمد نجيب رئاسة البلاد ١٩٧
المطلب الثاني استقالة محمد نجيب ١٩٩
المطلب الثالث عودة محمد نجيب وتمسكه بالديموقراطية ٢٠١
المطلب الرابع قرارات ٢٥ مارس ١٩٥٤ ..... ٢٠٢
المطلب الخامس خروج المظاهرات وإقالة محمد نجيب ٢٠٢
المبحث الثالث جلاء الاحتلال والدساتير المتعاقبة في عهد جمال عبد الناصر ٢٠٤

المطلب الأول اتفاقية الجلاء الأولى ٢٠٤
المطلب الثاني توقيع الاتفاق النهائي لعملية الجلاء ٢٠٤
المطلب الثالث دستور ١٩٥٦م ٢٠٦
المطلب الرابع قيام الجمهورية العربية المتحدة ودستور عام ١٩٥٨م ٢٠٨
المطلب الخامس دستور عام ١٩٦٤م ٢٠٩
المبحث الرابع محمد أنور السادات رئيسًا لمصر ٢١٠
المطلب الأول التوجهات السياسية للرئيس السادات ٢١٠
المطلب الثاني دستور عام ١٩٧١م ٢١٠
الفصل الثاني تمصير القوانين ٢١٧
المبحث الأول عيوب التقنين المدني القديم ٢٢٠
المطلب الأول العيوب الموضوعية ٢٢٠
المطلب الثاني العيوب الشكلية ٢٢٦
المبحث الثاني القانون المدني الجديد ٢٢٨
المطلب الأول التعديلات الجزئية ٢٢٨
المطلب الثاني التنقيح الشامل ٢٢٩
المبحث الثالث مصادر القانون المدني ٢٣٥
المطلب الأول نصوص التقنين المدني القديم وأحكام القضاء المصري ٢٣٥
المطلب الثاني الفقه الإسلامي ٢٣٨
المطلب الثالث التقنينات الحديثة ٢٤٣
المبحث الرابع اعتراض الشيخ سيد عبد الله علي حسين ٢٥٠
المطلب الأول نقد الشيخ سيد عبد الله علي حسين لمشروع القانون المدني الجديد ٢٥٠
المطلب الثاني تقسيم السنهوري باشا لأحكام الشريعة الإسلامية لأحكام جامدة وأحكام مرنة ٢٥١
المطلب الثالث دفاع السنهوري باشا عن الشريعة الإسلامية ٢٥٢
المطلب الرابع الشيخ سيد عبد الله يثبت تأثر القانون الفرنسي بالفقه الإسلامي ٢٥٣
المطلب الخامس محل الاتفاق بين السنهوري باشا والشيخ سيد عبد الله ٢٥٥
المطلب السادس الخلاف بين السنهوري باشا والشيخ سيد عبد الله ٢٥٥
المطلب السابع نظرة عامة على التقنين المدني الجديد ٢٥٥
المبحث الخامس القانون التجاري ٢٥٧
المبحث السادس تنقيح القانون التجاري البحري ٢٥٨
المبحث السابع تنقيح قانون العقوبات ٢٥٨
الفصل الثالث قيام وتنظيم القضاء الوطني وإلغاء ما عداه ٢٦١
المبحث الأول إنهاء العمل بالمحاكم القنصلية والمختلطة ٢٦١
المطلب الأول نقل اختصاص المحاكم القنصلية ٢٦١
المطلب الثاني الحد من اختصاص المحاكم المختلطة لصالح المحاكم الأهلية ٢٦٢
المطلب الثالث تمصير المحاكم المختلطة ٢٦٨
المطلب الرابع لائحة التنظيم القضائي ٢٦٩
المطلب الخامس الإجراءات الختامية ٢٧٠
المبحث الثاني قيام القضاء الوطني ٢٧٢
المطلب الأول لجنة التصفية والتسليم ٢٧٣
المطلب الثاني النظام القضائي المصري بعد مؤتمر مونترو ٢٧٤
المطلب الثالث إلغاء المجالس الحسبية وضم اختصاصاتها إلى المحاكم الوطنية ٢٧٥
المطلب الرابع إلغاء المحاكم الشرعية والملية وضم اختصاصها إلى المحاكم الوطنية() ٢٧٥
المبحث الثالث طبقات المحاكم العادية ودرجات التقاضي ٢٧٦
المطلب الأول المحاكم الجزئية ٢٧٦
المطلب الثاني محاكم الجنح ٢٧٩
المطلب الثالث المحاكم الابتدائية ٢٧٩
المطلب الرابع محاكم الاستئناف ٢٨٢
المطلب الخامس محاكم الجنايات ٢٨٣
المبحث الرابع محكمة النقض ٢٨٤

المطلب الأول نشأة محكمة النقض ٢٨٤
المطلب الثاني نطاق الطعن بالنقض ٢٨٥
المطلب الثالث نظام دائرة فحص الطعون ٢٨٦
المطلب الرابع نظام الهيئات العامة بمحكمة النقض ٢٨٦
المطلب الخامس اختصاص محكمة النقض ٢٨٧
المبحث الخامس مبدأ تدرج القواعد القانونية ٢٨٩
المطلب الأول الرقابة على دستورية القوانين في ظل دستور سنة ١٩٢٣ ..... ٢٨٩
المطلب الثاني موقف القضاء من الرقابة على دستورية القوانين ٢٨٩
المطلب الثالث إنشاء المحكمة العليا سنة ١٩٦٩ ..... ٢٩٢
المطلب الرابع تشكيل المحكمة العليا ٢٩٣
المبحث السادس المحكمة الدستورية العليا ٢٩٤
المطلب الأول إنشاء المحكمة الدستورية العليا ٢٩٤
المطلب الثاني تشكيل المحكمة الدستورية العليا ٢٩٥
المطلب الثالث اختصاص المحكمة الدستورية العليا ٢٩٦
المطلب الرابع أحكام المحكمة الدستورية العليا وقراراتها ٢٩٧
الخاتمة ٥١٥
التوصيات ٥٢٨
ملخص الرسالة ٣٢٠
ABSTRACT ٣٢١
الفهارس ٣٢٢